

دراسة أثر الأزمات المالية في أداء واستقرار البنوك الإسلامية البحرينية خلال الفترة 2005-2015.

أ. حمادي مورا د جامعة سطيف 1
أ. بوشنين ليلي - جامعة سطيف 1

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأثر البنوك الإسلامية بمملكة البحرين بمختلف الأزمات خلال الفترة (2005-2015) بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالقطاع المالي لسنة 2008، مروراً بالأزمة السياسية التي عاشتها المملكة نتيجة الحركة الاحتجاجية التي عرفها شهر فبراير 2011، وانتهاءً بأزمة انهيار أسعار النفط منذ جوان 2014، حيث تم اختيار عينة من البنوك الإسلامية من دولة البحرين، وتحليل أهم مؤشرات المصرفية، وكذا قياس مدى استقرارها خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية نهاية سنة 2015. ولكي تكون النتائج المستخلصة ذات مغزى ومدلول واضح، فقد انتهجنا في هذه الدراسة نهجاً مقارناً باختيار عدد من البنوك التقليدية لنفس الدولة وإخضاع مؤشراتهما المماثلة للتحليل خلال المدة نفسها، ومقارنة نتائجها مع نتائج البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، الأزمات المالية، الاستقرار المالي، القطاع المصرفي البحريني.

Abstract:

This study aims to shed light on the impact of various crises on the Islamic banks in Bahrain during the study period (2005-2015), starting with the global economic crisis that hit the financial sector for the year 2008. Then, the political crisis experienced by the Kingdom as a result of the protests that marked the month of February 2011, and ending with the crisis of the collapse of oil prices since June 2014.

We did an analysis of the most important banking indicators of a sample of Islamic banks in the State of Bahrain, aiming at measuring the stability during the period from 2005 until the end of 2015. In order to get clear and meaningful findings, we have adopted a comparative approach in this study by selecting a number of conventional banks from the same state and subjecting its similar indicators to analysis during the same period, and comparing their results with those of Islamic banks.

Key words: Islamic banks, conventional banks, financial crises, financial stability, Bahrain's banking sector.

مقدمة:

تعرض الاقتصاد البحريني خلال فترة الدراسة إلى عدة هزّات، بدءاً بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالقطاع المالي سنة 2008، ثم الأزمة السياسية المحلية التي عاشتها المملكة نتيجة الحركة الاحتجاجية لشهر فبراير 2011، وانتهاء بأزمة انهيار أسعار النفط التي لا تزال سارية المفعول إلى يوم كتابة هذه الأسطر، فالأزمة المالية ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي سنة 2008، ففي ظل الرأسمالية تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار والعمل، إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربة والمقامرة، والمخاطرة في المشتقات والخيارات والمستقبلات وغيرها، في المقابل أوجبت الشريعة الإسلامية مبادئ وأخلاقاً أساسية تشكّل في مجموعها أساساً تنظيمياً وتشريعياً تضمن بها الاستقرار المالي، ومن ثمّ تجنب حدوث الأزمات المالية، الشيء الذي شجع الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم على النظر في حلول مالية بديلة، تركزت في مجملها على البنوك الإسلامية، لذا أصبح من الضروري إبراز قدرتها على مواجهة هذه الأزمات.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي - دولة البحرين إحداها - من أكثر الاقتصاديات العربية انفتاحاً على العالم الخارجي، لذا نجد أن الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي، كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الخليجي، وما إن بدأت بوادر التعافي من الأزمة المالية حتى تعرضت البحرين² إلى أزمة سياسية*، أثرت على القطاع المالي وخاصة من

² راشد احمد راشد، (سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة ربيع الثورات العربية -البحرين نموذجاً-)، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 43-2014، 44، ص. 112.

* تعرضت البحرين لأزمة سياسية إثر تصاعد مد الربيع العربي فكانت انطلاقة الصراع السياسي في البحرين مترامناً مع قيام حركة شبابية معارضة بإنشاء صفحة الكترونية في وسائل التواصل

حيث زيادة المخاطر على بيئة الأعمال في مملكة البحرين، والصورة السلبية على مستوى المخاطر للبحرين³، والتي تم نقلها عبر وسائل الإعلام الأجنبية، بما أثر بشكل مباشر على تقييم البحرين الائتماني^{**}.

وفي ظل جهود البحرين لإخماد التوتر السياسي بالمنطقة، تراجعت أسعار النفط العالمي ابتداء من جويلية 2014 بنحو أكثر من 60 % وما ترتب عليه من تباطؤ في اقتصادات دول مجلس التعاون، حيث تشكل العائدات النفطية في المتوسط حوالي 46 % من العائدات في دول مجلس التعاون الخليجي في حين تشكل الصادرات النفطية مايقرب من 75 % من إجمالي الصادرات⁴. وعلى الرغم من أن البحرين تعدُّ من أقل الدول إنتاجاً للنفط في

الاجتماعي، والدعوة لانطلاق احتجاجات شعبية في 14 من شهر فيفري لسنة 2011 حيث كان شعارها الأساسي هو الدعوة إلى الملكية الدستورية وتحسين مستوى المعيشة، ووقف التجنيس السياسي، ولكن سرعان ما ارتفع سقف المطالب بعد ذلك، خاصة بعد سقوط ضحايا للمطالبة بإسقاط النظام الحاكم، ما أدى بدول الخليج إلى التحرك بسرعة للسيطرة على الوضع واحتواء الاحتجاجات عن طريق تدخل قوات درع الجزيرة* في البحرين والذي شمل تدخل 1200 عسكري سعودي و800 جندي إماراتي تحت لواء قوات درع الجزيرة في البحرين بتاريخ 15 مارس 2011 بناء على طلب حكومة مملكة البحرين والتي بررت هذا التدخل على أساس أن القوات جاءت لتأمين المنشآت الاستراتيجية البحرينية، من جهة أخرى اعتبرها البعض وخصوصا إيران بمثابة غزو للبحرين

³ Oxford business group, *The Report: Bahrain 2012*, (UK, Oxford Business Group Media, 2013), P.154.

^{**} ويبقى الضرر الأكبر هو في تخفيض التصنيف الائتماني لمملكة البحرين من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني، حيث قام البنك المركزي البحريني وبالتعاون مع الأجهزة الرسمية الأخرى ببذل جهود كبيرة في السنوات الماضية من أجل وصوله إلى مستوى A مما كان له أثر كبير في تعزيز موقع البحرين على خارطة التمويل والاستثمار العالمية. ولذا فإن تخفيض التصنيف الائتماني من درجة A إلى درجة BBB سيؤثر على درجة جذب الاستثمارات والتمويل إضافة إلى الآثار السلبية التي انعكست أيضاً على تصنيف المؤسسات المالية المحلية والتي هي الأخرى قد تم خفض تصنيفها. وقد قام البنك المركزي البحريني وبالتنسيق مع مجلس التنمية الاقتصادية خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2012 بزيارة العديد من المؤسسات المالية التي لها تواجد محلي لإيضاح حقيقة الأمور في البحرين وإطلاعهم على حقيقة الأوضاع الاقتصادية المحلية.

4 عبد الغفار فاروق عبد الغفار، *انخفاض أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي*، مركز الخليج لسياسات التنمية، مقال الكتروني متوفر على الرابط (<https://www.gulfpolicies.com>)، ص. 2، تاريخ التصفح: 2016/01/21.

دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها الأكثر حساسية في تأثرها بتراجع أسعار النفط لعدم امتلاكها احتياطات نفطية ضخمة تساعد في الحفاظ على دعم مشاريعها، كما أن تقرير وكالة ستاندرد آند بورز (S&P) للخدمات المالية أكد على أن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى كشف نقاط الضعف الهيكلية في الميزانية العامة للبحرين⁵. وفي ضوء ما تم عرضه، يمكن بلورة إشكالية الدراسة المقدمة في السعي للإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى تأثير مختلف الأزمات على أداء واستقرار البنوك الإسلامية البحرينية؟

منطلقين في ذلك من فرضية:

أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث تطبيقها لمختلف أسس وضوابط الاقتصاد الإسلامي، جعلت البنوك الإسلامية الناشطة في دولة البحرين عن منأى من التأثيرات السلبية الناتجة عن مختلف الأزمات.

وتكمن **أهمية الدراسة** في كون الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار النفط بالرغم من سلبياتهما الكبيرة، فرصة تاريخية للقطاع المالي الإسلامي لإثبات جدارته ونجاحه في الصمود أمام مثل هذه الأزمات من جهة، ومن جهة أخرى إلقاء الضوء على الاقتصاد الإسلامي كنموذج علمي وتنموي بديل وسليم كفيل بمنافسة النظرية الرأسمالية على المستوى الدولي، والمشاركة الفعالة في اقتراح الحلول المثلى للمحافظة على استقرار القطاع المالي لأي دولة.

⁵Steffen Dyck , *Moody's downgrades Bahrain's rating to Baa3, maintains negative outlook*, Global Credit Research, Moody's, Downloadable from: (<https://www.moody's.com>), P. 02, Date of consultation: 28/01/2016.

ويهدف البحث إلى تبين قدرة الصيرفة الإسلامية على التكيف ومسايرة التطورات العالمية، من خلال قدرتها على تجاوز الأزمات المختلفة، وفعاليتها في تعزيز الاستقرار المالي، وكفاءتها على المنافسة والتميز.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي، من خلال اختبار الفرضية وتحليل النتائج المتعلقة بمدى تأثر أداء البنوك الإسلامية بالأزمات المختلفة، ومقارنتها بمدى تأثر أداء البنوك التقليدية للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2015، وذلك عن طريق اختيار عينة تشتمل على عدد من البنوك الإسلامية وعدد من البنوك التقليدية، ودراسة البيانات المتعلقة بالفترة موضوع الدراسة، وذلك عن طريق جمع البيانات من التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك البحرينية، والمنشورة في المواقع الخاصة بها، ومواقع التداول، وكذلك الاستعانة بتقارير البنك المركزي البحريني، تم اختيار الامتداد الزمني للدراسة بعناية -تمتد فترة الدراسة على مدى إحدى عشر سنة- للتمكن من تحديد واضح للمؤشرات الأساسية لمدى تأثر أداء البنوك قيد الدراسة قبل اندلاع الأزمات، وكذا أثناء الأزمات وما بعد الأزمات.

كما تمت الاستعانة في هذا البحث باستخدام الأسلوب التحليلي الإحصائي والقياسي في الدراسة، حيث قمنا بقياس الاستقرار المالي لمجموعة من البنوك بغرض إبراز تصور عام عن مدى حصانة كل نوع (تقليدية VS إسلامية) من تلك البنوك تجاه مختلف الأزمات، وللوصول إلى الغاية المرجوة تم الاعتماد على نموذج حساب الاستقرار المالي Z_score .

العينة المختارة:

لقد تم اعتماد 12 بنكاً، وهي كل البنوك المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية: ستة (06) إسلامية وستة (06) تقليدية.

الوحدة: ألف دولار أمريكي.

البنوك البحرينية	تاريخ التأسيس س	رأس مال البنك	متوسط إجمالي الموجودات*	حجم رسملة السوق**
البنوك الإسلامية (IB)				
بنك البحرين الإسلامي	1979	254340	2048469,87	صغيرة
بنك إثمار	1984	701012	5773166,581	متوسطة
بيت التمويل الخليجي	1999	597995	1729234,909	كبيرة
بحرين البركة الإسلامية	2002	1115746	15387299,27	كبيرة
بنك الخليج التجاري	2004	261020	1069759,147	صغيرة
مصرف السلام صغير	2006	558825	2453082,885	صغيرة
البنوك التقليدية (CB)				
بنك البحرين الوطني	1957	275141	5975238,574	كبيرة
بنك البحرين والكويت	1971	282332	6782957,407	متوسطة

*يمثل متوسط إجمالي الموجودات للبنك خلال فترة الدراسة من سنة 2005 إلى سنة 2015.
****رسملة السوق:** الرسملة السوقية (market capitalisation) هي القيمة في السوق لرأس مال المؤسسة الذي يتمثل في الأسهم، أي قيمة السهم في السوق مضروبة في عدد الأسهم القائمة للمؤسسة وقطار الرسملة، أي التي تمتلكها المؤسسة. ويمكن أن يُقصد بالرسملة قيمة رأس المال الذي تدعو الضرورة إلي امتلاكه كي يتسنى الحصول على دخل معين وذلك على أساس معدل معين للفائدة. كما إننا نقصد بمعدلات الرسملة (capitation ration) نسب الأوراق المالية المختلفة (سندات وأسهم) التي يتكون منها رأس المال المصدر.

بنك الخليج المتحد	1980	203671	2114283,698	صغيرة
المؤسسة العربية المصرفية	1980	3110000	26266181,82	كبيرة
بنك البحرين والشرق الأوسط	1982	59057	402933,6864	صغيرة
البنك الأهلي المتحد	2000	1623030	26329403,73	كبيرة

الجدول رقم 01: ملخص عن بنوك عينة الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الرسمية لبنوك عينة الدراسة وتقاريرهم المالية.

- الدراسات السابقة:

من بين ما تم الاطلاع عليه من مراجع مختلفة، وله علاقة بموضوع بحثنا نجد:

1- أعمال الباحثين: "Jemma Dridi" و "Maher Hasan" التي نشرها صندوق النقد الدولي سنة 2010، حيث اهتمت هذه الدراسة بتقييم أداء البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية الأخيرة من سنة 2007 إلى 2009، توصل الباحثان من خلال الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية كانت أفضل من البنوك التقليدية خلال فترة الأزمة، وأن الأزمة لم تؤثر سلباً على ربحيتها في عام 2008 كما هو الحال في البنوك التقليدية. بشكل خاص فإن محافظتها الاستثمارية الأصغر والرافعة المالية الأدنى والتمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية (الذي يمنعها من التمويل أو الاستثمار في نوع الأدوات المالية التي أثرت سلباً على منافسيها من البنوك التقليدية)، قد ساعدتها على تخفيض التأثير السلبي للأزمة على البنوك الإسلامية.

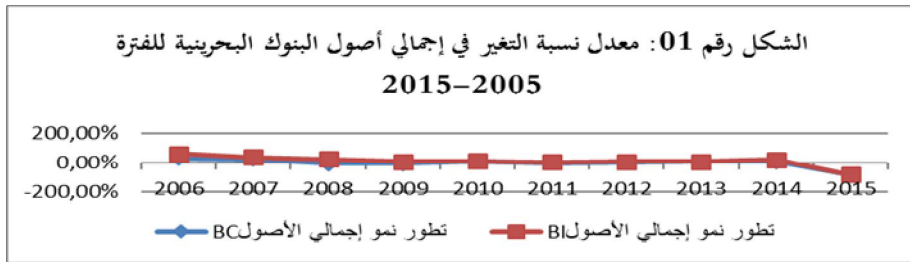
2- مداخلة بعنوان: "قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية"، من تقديم الباحثين حسن بلقاسم غصان وعبد الكريم أحمد قندوز في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، المنعقد بالدوحة دولة قطر من 18 إلى 20 ديسمبر 2011، توصل الباحثان إلى جملة من النتائج، حيث يتبين من نموذج البيانات المدمجة أن كل من بنك الاستثمار والبنك السعودي

البريطاني وبنك البلاد تتفرد بمساهماتها الإيجابية والذاتية في مؤشرها للاستقرار المالي، بينما تتفرد مجموعة سامبا المالية، وبنك الراجحي وخاصة بنك الرياض بمساهماتها السلبية في استقرار مؤشرها للاستقرار المالي.

أولا: أثر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في الوضعية المالية وأداء البنوك البحرينية للفترة 2005-2015

1. مقارنة تطور الوضع المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في دولة البحرين للفترة 2005-2015

1.1: تطور نمو إجمالي الأصول: يتم استخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة البنوك في المحافظة على وضعها المالي، ويمكن عرض التغيرات الطارئة على متوسط إجمالي الأصول لبنوك البحرين في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v19.

نلاحظ من خلال الشكل أن متوسط حجم الأصول لعينة البنوك التقليدية كان أكبر دائما من متوسط حجم أصول البنوك الإسلامية (BI*) في البحرين خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى حداثة تجربة BI مقارنة بالبنوك التقليدية (BC)** بالمنطقة، والتي لها تاريخ طويل وأحجام كبيرة، وكان للاستثمار الأجنبي فيها نصيب لا يستهان به، غير أن فترة الدراسة تبين لنا:

* BI: les banques islamiques: البنوك الإسلامية

** BC: les banques conventionnelles: البنوك التقليدية

■ قبل الأزمة المالية كان معدل التغير في حجم الأصول لدى كل البنوك إيجابيا كنتيجة للتوسع الاقتصادي القوي، وارتفاع الإنفاق الحكومي، والمستوى المرتفع للسيولة النقدية، غير أنه بالبنوك الإسلامية كان أكبر، حيث نمت أصولها بمعدل 61.5 % خلال عامي 2005 و2006، في حين نمت موجودات CB بواقع 31.7 %، الأمر الذي يعكس الطلب المتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية محليا ودوليا لأنها أكثر توافقا مع معتقدات واحتياجات العملاء من الأفراد والشركات التي تم تكييفها لتتفق مع الشريعة الإسلامية، لكن هذا النمو تباطأ ما بين 2007 و2009 أي خلال مرحلة الأزمة المالية، فنلاحظ تدهور في معدل التغير لحجم الأصول في القطاع المصرفي ككل، وهذا يعود إلى تأثر كل البنوك بتداعيات الأزمة المالية والآثار غير المباشرة لها من انخفاض في قيم الأصول والاستثمارات، وفقدان الملاءة لعدد من العملاء، كما عانت معظم البنوك من تباطؤ في نمو التمويل، والأنشطة الاقتصادية والتجارية. غير أن حدة الأزمة أثرت على البنوك التقليدية بدرجة أكبر منها على البنوك الإسلامية نتيجة طبيعة الاستثمار في المشاريع الخطرة، والتعامل بالمشتقات المالية التي انخفضت قيمتها منذ بداية الأزمة؛

■ في المرحلة ما بين 2009 و2014، نلاحظ تعافي القطاع بزيادة في نمو حجم الأصول وهذا يدل على أن القطاع المصرفي عاد للانطلاق مرة أخرى بعد تباطؤ النمو خلال فترة الأزمة، حيث استفاد القطاع المصرفي ككل من الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة، غير أن معدل نموه لم يعد لمستويات نموه التي عرفها قبل الأزمة المالية، كما يمكن ملاحظة أن معدل النمو كان أقل في CB عن نظيره لدى البنوك الإسلامية، نتيجة للطلب

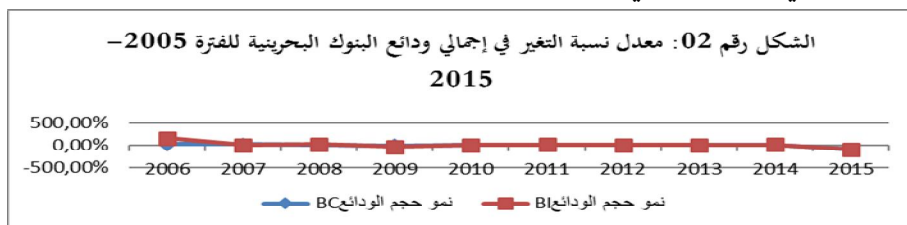
المتزايد على المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وعودة ثقة البنوك العالمية بالبنوك الإسلامية المحلية؛

■ غير أننا نلاحظ أن هناك تدهورا في سنة 2011 و2012 في معدل التغير لحجم الأصول في القطاع المصرفي ككل، وهذا عائد إلى الاضطرابات السياسية التي شهدتها البحرين (الربيع العربي) في هذه السنة، والتي كان لها هي الأخرى أثر سلبي على عدة عوامل في السوق مثل قطاع الخدمات الذي شهد إلغاء العديد من الأحداث والفعاليات الكبرى التي كان من المقرر إقامتها في البحرين مثل سباق السيارات السريعة فورمولا وان (Formula 1)، كما أثرت على قطاع السياحة والفنادق الذي كان أكبر القطاعات الخاسرة خلال العام 2011، فانخفاض تدفق الاستثمارات بأنواعها إلى مملكة البحرين مع زيادة تكلفة الإقراض نتيجة من الأسواق الدولية بسبب خفض تصنيف البحرين السيادي من الرتبة A إلى BBB في ضوء هذه الأحداث السياسية، مما أثر على حجم الأصول، وزعزع الثقة في القطاع المالي للبحرين، غير أن تحسن الأوضاع السياسية مع نهاية سنة 2012 أعادت للقطاع المصرفي نشاطه، كما لعب ارتفاع أسعار العقارات والأسهم في منطقة الخليج خلال هذه الفترة دورا مهما في ذلك، ما ساعد البنوك في جهودها لاسترداد قروضها بفضل الارتفاع بقيمة الضمان، وزادت بذلك معدلات الاقتراض من جهة واستثمارها في الأسواق المالية الدولية والمشاريع العقارية من جهة أخرى؛

■ في المرحلة الأخيرة ما بين 2014 و2015 نلاحظ انخفاضا حادا لمعدل نمو موجودات كل البنوك إثر التراجع الحاد في أسعار النفط (من نحو 100 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولاراً)، والذي أدى إلى تراجع الموارد

المالية المتوفرة لدى البنوك الإسلامية ونظيراتها التقليدية على حد سواء، نتيجة التراجع النسبي في أوضاع السيولة، والتدهور التدريجي لجودة الأصول تماشياً مع التباطؤ الاقتصادي، حيث تراجعت حوالات المغتربين إلى البحرين، وانخفضت الاستثمارات الخارجية المباشرة والتي تشكل نسبة لا بأس بها من إجمالي صافي الموجودات، وارتفاع قيمة الدولار، وهو ما قلص قيمة الأصول المقومة بعملات أخرى مثل اليورو، كل ذلك أدى إلى ضعف تداول الأسهم وتراجع التقييمات، مما تسبب بارتفاع تكاليف الاقتراض من البنوك وزادت التكهّنات السلبية حول الأداء السلبي الاقتصادي للحكومات الخليجية المختلفة، فحول مجلس التعاون الخليجي الستة تعتبر صاحبة حوالي 29% من احتياطي النفط في العالم⁶.

2.1: نمو حجم الودائع: تتمثل ودائع البنوك في الودائع لأجل أو الاستثمارية أو حسابات التوفير أو الجارية، ويمكن عرض التغيرات الطارئة على ودائع بنوك البحرين في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v19.

من خلال الشكل نلاحظ أن إجمالي الودائع بالبنوك التقليدية كان أكبر من إجمالي الودائع بالبنوك الإسلامية خلال فترة الدراسة، كون هذه الأخيرة

⁶ Al Masah Capital Research, **Managing oil wealth**, Al Masah Capital Limited, Downloadable from: (<http://almasahcapital.com/>), P. 02, Date of consultation: 28/03/2016.

حديثاً العهد مقارنة بالمصارف التقليدية من جهة والاستثمار الأجنبي فيها من جهة أخرى، والتي أدت إلى إيداع مبالغ كبيرة بالبنوك التقليدية. إضافة إلى ارتفاع العائد على الودائع المصرفية بسبب حاجة البنوك إلى السيولة الكافية التي تمكنهم من الإقراض في فترة كانت فيها أسعار الفائدة مرتفعة، والتي بدورها مكنت البنوك من تحقيق مكاسب قياسية في إيراداتها من الفوائد على القروض؛ غير أن معدلات التغير في نسبة النمو السنوية لإجمالي الودائع تبين لنا ما يلي:

■ قبل الأزمة المالية كان معدل التغير في إجمالي الودائع إيجابياً والذي يرجع إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال السنوات التي سبقت حدوث الأزمة المالية، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وتوفر السيولة في أسواق الائتمان، كما نلاحظ تفوقه لدى البنوك الإسلامية، فرغم حدوثها إلا أنها استطاعت استقطاب المدخرات المالية في تلك الفترة بسبب ارتفاع معدلات الربح الموزع على المودعين والمساهمين والتي كانت تفوق معدلات أسعار الفائدة في البنوك التقليدية، مما شجع في زيادة الطلب على منتجاتها وجذب الكثير من المتعاملين ورؤوس الأموال المحلية والعالمية؛

■ لكن ما بين سنة 2007 و 2009 ومع بداية الأزمة نلاحظ انخفاضاً في معدلات النمو لإجمالي الودائع لكل البنوك نتيجة تداعيات الأزمة وآثارها غير المباشرة، وتراجع الودائع المصرفية الأجنبية وتضاؤل الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، مما أدى إلى انخفاض العوائد على الودائع، وعدم رغبة المستثمرين في تجميد أموالهم مقابل عوائد قليلة، والبحث عن مصادر جديدة ذات عوائد جيدة؛

■ غير أنه في 2009 نلاحظ تفوق معدل نمو الودائع للبنوك التقليدية عليه في البنوك الإسلامية، حيث عملت البنوك التقليدية على جذب المودعين من خلال زيادة سعر الفائدة على الودائع المصرفية، لتشكل لهم حوافز وإغراءات على الإيداع، ثم تقوم بتوظيف هذه الموارد من خلال إقراضها إلى أصحاب المشاريع والأعمال بسعر فائدة أعلى من تلك التي تدفعها للمقرضين، وهو ما تعجز البنوك الإسلامية عن القيام به، كون العائد على الودائع لديها يرجع لنتيجة المشاريع المستثمرة فيها، بالإضافة إلى أن معظم الودائع الحكومية توجهت نحو البنوك التقليدية بهدف حماية النظام المصرفي الذي فقدت الثقة به جراء الأزمة المالية، فقام مصرف البحرين المركزي بتوجيه بعض ودائع المصرف من العملات الأجنبية إلى المصارف المحلية لتعزيز السيولة لديها ولتأكيد دعم المصرف لها في الظروف الاقتصادية السيئة؛

■ ما بين سنة 2010 و2012، نلاحظ عودة نمو إجمالي الودائع لكن بمعدلات بطيئة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة، ونموها بالبنوك الإسلامية كان أفضل منه بالبنوك التقليدية، والذي يعود لما اكتسبته هذه البنوك من صخب إعلامي محلي ودولي حول عدم تأثرها بالأزمة، ما زاد من ثقة المودعين في قدرتها على إدارة ودائعها، غير أن الظروف السياسية التي مرت بها البحرين خلال السنتين 2011 و2012 كان لها واضح الأثر على مجمل ودائع القطاع المصرفي؛

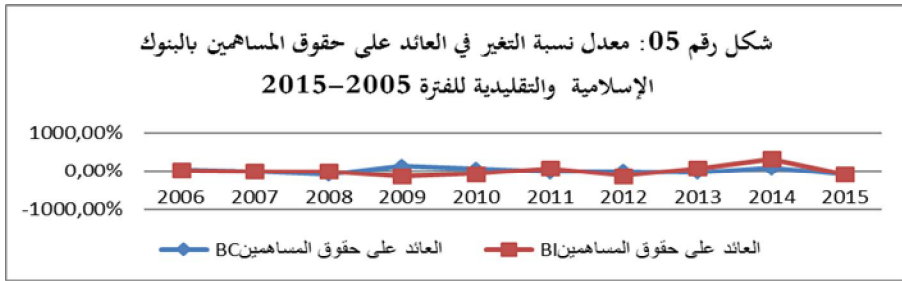
■ المرحلة الأخيرة 2012-2015 نلاحظ تفوق في معدلات نمو إجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية مقابل معدلات النمو بودائع البنوك التقليدية، فنلاحظ أنها نجحت في جذب المزيد من ودائع العملاء نظرا لما اكتسبته

هذه البنوك من سمعة حول استقرارها المالي المثالي نتيجة عدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية، والتي تمثلت خاصة من أرباح مبيعات النفط والغاز (والذي ارتفع لأكثر من مائة دولار ولعدة سنوات متتالية)، سواء كانت من إيداعات الصناديق الحكومية أو الشركات العاملة في هذا المجال مباشرة كشركات النفط والغاز، أو الشركات التي تعتمد على تقديم الخدمات لها، غير أن التراجع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات خاصة منذ شهر جوان 2014 أثر سلباً على معدلات نمو إجمالي الودائع، ويعود سبب التراجع في نسب نمو الودائع المصرفية إلى انخفاض أسعار العوائد على الودائع، وعدم توافر السيولة الكافية والفوائض المالية التي اعتاد المستثمرون الحصول عليها خلال السنوات التي تلت الأزمة، وتباطؤ نمو الودائع الحكومية بشكل أساسي متأثرة بارتفاع الإنفاق الحكومي وتراجع الإيرادات النفطية، وحتى ودائع القطاع الخاص تأثرت بدورها وبشكل كبير بحجم المشاريع الموكلة لها تنفيذها من قبل الحكومات، والذي يتأثر بدوره بحجم الإيرادات النفطية الحكومية، بالإضافة إلى القلق الذي انتاب المودعين من خارج المنطقة، وهذا يستدعي من الجهات المسؤولة عن البنوك الإسلامية أن تعمل على المحافظة وجذب المزيد من الودائع من خلال البحث عن الأوعية، والوسائل التي يمكن بها زيادة الودائع نظراً لدورها الهام في ربحية المصرف، والسهر على منافسة البنوك التقليدية في استقطابها، فالأزمة المالية بقدر ما هي فرصة لإثبات الوجود، يمكن اعتبارها في نفس الوقت بمثابة أكبر تحدي أمام البنوك الإسلامية؛

2. مقارنة مؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية بدولة البحرين للفترة 2005-2015.

تعد مؤشرات الربحية من أهم المعايير المالية التي تقيس كفاءة وفعالية الإدارة، وتوجد العديد من المؤشرات المالية التي تستخدم لقياس الربحية في المصارف، ومن أهم تلك المؤشرات ما يلي:

1.2: العائد على حقوق المساهمين: يعتبر العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity) ROE من أهم المؤشرات التي يبنى على أساسها تحليل أداء الشركات بشكل عام، فهو يعكس كفاءة الربحية المحققة بواسطة البنك، ويمكن عرض التغيرات الطارئة على هذا المؤشر في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v19.

إن العائد إلى حقوق المساهمين بالبنوك التقليدية كان أفضل من البنوك الإسلامية خلال كل فترة الدراسة ما عدا في سنة 2008، وهذا يعني أن البنوك التقليدية أكثر ربحية من البنوك الإسلامية، ونلاحظ أن نسبة التغير في العائد إلى حقوق المساهمين أخذت تتناقص منذ 2006، غير أن الأزمة المالية أثرت على نسبة التغير في ROE فانخفض مستواه بمعدلات متفاوتة بين نوعي البنوك. حيث أثرت في بدايتها أكثر على البنوك التقليدية حتى سنة 2008، ثم البنوك الإسلامية التي تأخرت عن ذلك في حدود سنة ليكون

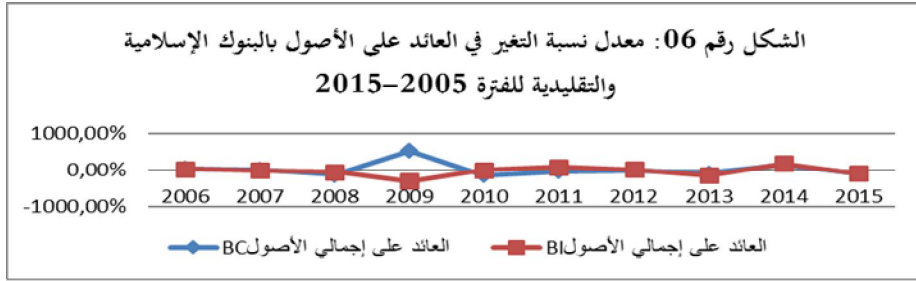
تأثرها أشد، وذلك بانتقال الأزمة إلى القطاع الحقيقي، وتقف مجموعة من الأسباب وراء حدة تدني العائد إلى حقوق المساهمين بالبنوك الإسلامية، منها زيادة قيمة المخصصات للخسائر المتوقعة لعمليات التمويل ومخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات المالية (أسهم وأوراق مالية أخرى)، والتي تعود خاصة لعدم وجود أسواق وأدوات كافية لتداول السيولة (ما يعرف بسوق ما بين البنوك)، الأمر الذي يدفع البنوك الإسلامية في بعض الأحيان إلى شراء أسهم وأوراق مالية قد تتخفف قيمتها السوقية بين عشية وضحاها، كما حصل أثناء الأزمة، وزيادة مخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطبيعة الشرعية للبنوك الإسلامية تجبرها على الاحتفاظ بالأصول العقارية أو غير العقارية التي تم تمويلها عن طريق الإجارة المنتهية بالتملك، كأصول متضمنة في الميزانية العمومية لتلك البنوك، الأمر الذي أدى إلى اقتطاع جزء من الدخل ليكون بمثابة مخصصات لاحتمالات انخفاض القيمة السوقية لتلك العقارات، مع العلم أن البنوك التجارية التقليدية حتى وإن مولت عن طريق التأجير التمويلي لا تحتفظ بالعقارات ضمن ميزانياتها على اعتبار أن ملكية العقار تؤول للمقترض، بمعنى أن البنوك الإسلامية اتخذت إجراءات من أجل تقوية السيولة على حساب الربحية، خوفا من المخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها، بالإضافة إلى تضخم محفظة الديون المشكوك في تحصيلها، كما يعود من جهة أخرى إلى التدني في العائد إلى حقوق المساهمين بالبنوك الإسلامية إلى انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة، وبصورة خاصة تلك الخدمات ذات الصلة بالجانب الاستثماري كخدمات الاعتمادات والضمانات.

كما انتهجت البنوك الإسلامية إستراتيجيات لمحاولة الاحتفاظ بعملائها وجذب المزيد منهم ابتداءً من سنة 2009، حيث قدموا لأصحاب الودائع في المصارف الإسلامية أرباحاً أكبر، ليتحسن الوضع في السنتين التاليتين (2010 و 2011)، غير أنه في سنة 2012 عاود التدهور بسبب ما تم عرضه سابقاً حول الأوضاع السياسية للبحرين، وما حدث لبنك اركابيتا، ثم تلتها حقبة (2013 و 2014) كانت فيها مجمل المتغيرات الاقتصادية جد مواتية نظراً لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وتجاوز الهزات السياسية والسيطرة عليها مما أدى لنمو معتبر في العائد إلى حقوق المساهمين بالبنوك الإسلامية مقارنة بقريناتها، وبمعدلات مرتفعة إلى غاية 2015، إلا أن أزمة الانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من شهر جوان 2014 أدت إلى انخفاض معدل العائد على حقوق المساهمين لكل البنوك بفعل انخفاض أسعار النفط وتأثيره على عوائد هذه البنوك.

2.2: العائد على إجمالي الأصول: يقيس معدل العائد على الأصول (Return on Assets) ROA مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها وكفاءتها على توليد الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وقد أشارت الأدبيات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على الأصول ودرجة كفاية رأس المال⁷. يمكن عرض التغيرات الطارئة على هذا المؤشر في الشكل التالي:

⁷ سامر فخري عبيدات، *محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية*، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ملف الكتروني تم تحميله على الرابط (<http://iefpedia.com>)، ص. 12، تاريخ التصفح: 2016/04/03.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v19.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة التغير في العائد إلى إجمالي الأصول بالبنوك الإسلامية كانت الأفضل مقارنة بالبنوك التقليدية منذ 2005 حتى سنة 2008، وهذا راجع لانخفاض تكلفة الأموال الخارجية في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، بالإضافة إلى أن اعتماد البنوك الإسلامية على الأموال الخارجية أقل مقارنة بالبنوك التقليدية، غير أن هذا المعدل أخذ في الانخفاض منذ 2006، وازدادت حدة انخفاضه بسبب الأزمة المالية، والتي أثرت في سنة 2009 بشدة على العائد على الأصول بالبنوك الإسلامية، إلى غاية بداية تحسنه في 2010 حيث بقي أفضل من معدل نموه بالبنوك التقليدية إلى غاية 2014، بينما في البنوك التقليدية وتخوفا من إفلاسها في سنة 2009 فقد حاولت جذب والاحتفاظ بأكبر قدر من مودعيها بإغرائهم بعوائد سرعان ما تلاشت في السنة التي تليها، لتبدأ في النمو التدريجي مع التعافي من الأزمة المالية غير أن الظروف السياسية هي الأخرى أثرت لاحقا فيها. إن العائد على موجودات البنوك الإسلامية التجارية قد تأثر بشكل كبير إبان الأزمة المالية وآثارها الاقتصادية بسبب طبيعة موجودات تلك البنوك وطبيعة نماذج أعمالها⁸.

⁸ شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية، لماذا انخفضت الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية؟، التقرير الدوري الثاني لعام 2010 حول: أسباب انخفاض الأرباح الصافية

إن المصارف التقليدية ملزمة بتسديد رؤوس أموال المودعين فضلاً عن الفوائد المترتبة عليها بصرف النظر عن عوائد توظيف تلك الأموال، وهذا معناه أن المصرف التقليدي إذا حقق لسبب من الأسباب عوائد أقل من مجموع الفوائد التي يجب تسديدها للمودعين، أو إذا تكبد خسائر كما في الأزمة المالية، فإنه سيضطر إلى دفع الفرق من رأس مال المصرف متضمناً الاحتياطات والأرباح المحتجزة وحقوق المساهمين، لذلك فإن آثار الأزمة طالت مساهمي المصارف التقليدية، ثم أثرت بعد ذلك وبشكل أقل على مودعيها، أما عمل المصارف الإسلامية فيقوم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، وهذا المبدأ يتضمن أن الأرباح التي توزع على المودعين تتوقف على العوائد التي يحققها المصرف من استثماراته، فعلى قدر العوائد تكون أرباح المودعين، فالمصرف الإسلامي غير ملزم بدفع أي مبلغ مقطوع ومحدد مسبقاً، وحتى إذا ما تكبد المصرف خسارة ما، فإن هذه الخسارة يتحملها المودعون لأن علاقة مالك المصرف بهم هي علاقة مضارب بصاحب رأس المال، والمودعون هم أصحاب رأس المال، أما المصرف فهو مضارب، والمضارب لا يتحمل الخسارة إذا وقعت، إنما يتحملها صاحب رأس المال، ومع انخفاض أسعار النفط نلاحظ تراجع في معدل العائد على إجمالي الأصول في كل البنوك لأن تحدي انخفاض السيولة في الأسواق قائماً وله آثاره على المصارف، وتتمثل في تراجع نسب نمو الودائع والسيولة المتوافرة بأنواعها، وبالتالي استمرار التراجع في الائتمان المقدم إلى الاقتصاد ككل.

ثانيا: قياس الاستقرار المالي للبنوك دولة البحرين للفترة 2005-2015.

يمكن قياس متانة واستقرار النظام المالي لقطاع البنوك باستخدام العديد من المناهج والطرق نذكر منها: اختبارات الضغط، حساب القيمة المعرضة للخطر، نموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر، نموذج ألتمان-Z-Score، حيث وقع اختيارنا على هذا الأخير كونه يعتبر نموذجا جد مهم لقياس الاستقرار المالي للبنوك.

1. التعريف بنموذج Z-SCORE

اكتسب معيار Z-SCORE مصداقية في مجال قياس السلامة المالية للبنوك، وشهرة هذا المعيار تنبع من كونه مرتبط ارتباطا عكسيا باحتمال إفلاس البنك، كلما كانت قيمة Z كبيرة كان احتمال تعرضه للإفلاس ضئيلا والعكس⁹. وقد أثبتت الدراسات التي قامت بقياس مدى فعالية المعيار أن دقة تنبؤاته تتراوح ما بين 72 % و 80 %، وهي نسبة جيدة في مثل هذه النماذج¹⁰. وفيما يتعلق بالبنوك فإن مقياس (Z-scores) يعطى على النحو التالي¹¹:

⁹ Edward I. Altman, *Revisiting credit scoring models in a Basel 2 environment*, (new york university salomon center, leonard n. stern school of business, 2002), P. 2-3.

¹⁰ Max L. Heine, *Predicting financial distress of companies: revisiting the z-score and zeta models*, New York University Stern School of Business, July 2000, Downloadable from: (<http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/Zscores.pdf>), P. 18, Date of consultation: 04/01/2016.

¹¹ John Boyd, Gianni De Nicolò, Abu Al Jalal, *Bank risk taking and competition revisited: new theory and new evidence*, The International Monetary Fund, Working Paper No. 06/297, December 2006, Downloadable from: (<http://www.imf.org>), P. 30, Date of consultation: 05/02/2016.

تعطى صيغة نموذج مؤشر الاستقرار المالي للبنوك Z-SCORE على النحو التالي:

$$Z = \frac{(K_{t:q} + U_{t:q})}{\delta_{t:q}}$$

حيث أن:

$$U_{t:q} = STDEV\left(\frac{R}{A}\right)_{t:q} \quad U_{t:q} = \frac{R_t}{A} \quad K_{t:q} = \frac{E}{A}$$

بحيث:

Z: يعبر عن قيمة مؤشر ائتمان للاستقرار المالي؛

E: يمثل حقوق المساهمين زائد الاحتياطات المالية؛

A: يمثل إجمالي الأصول؛

δ: يمثل الانحراف المعياري للعوائد على الأصول؛

R: يمثل متوسط العائد ويتم حسابه من خلال أربع مشاهدات فصلية لكل سنة؛

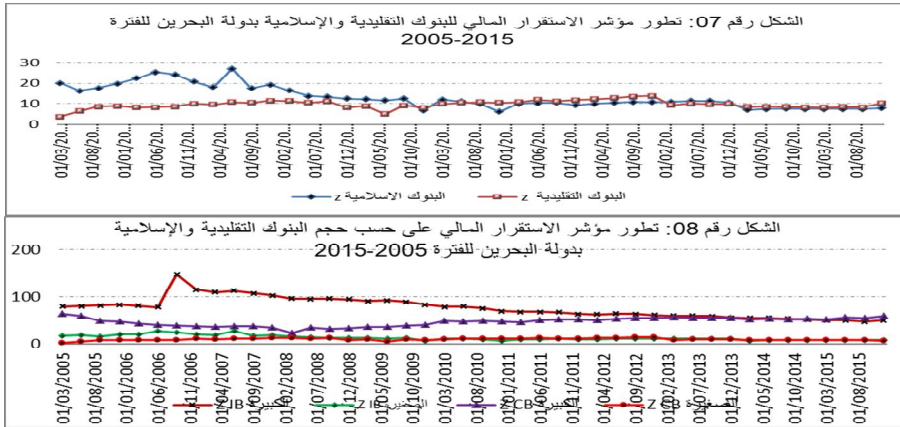
t: يمثل الزمن؛

q: يمثل البنك.

2 - حساب قيم مؤشر الاستقرار المالي Z-SCORE للبنوك التقليدية والإسلامية بدولة البحرين للفترة 2005-2015.

قمنا بتقسيم البنوك إلى كبيرة وصغيرة بالاعتماد على حجم أصول هذه البنوك، فاعتبرنا البنوك كبيرة الحجم كل بنك يبلغ متوسط حجم أصوله خلال فترة الدراسة مليار دولار أمريكي أو أكثر، وما دون ذلك اعتبرناه صغيرا.

يمكن عرض النتائج المتحصل عليها لمؤشر Z-SCORE لبنوك البحرين للفترة 2005-2015 في الشكل التالي*:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات نظام spss v19.

من خلال الشكل نلاحظ أن: المتوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار المالي يبين لنا أن البنوك الإسلامية أكثر استقراراً من البنوك التقليدية خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية نهاية سنة 2015، الشيء الذي يؤكد سلامة المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق لها الأمن والأمان وتقليل المخاطر مثل الأمانة والمصادقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن.

غير أننا عند ملاحظة مؤشر Z-SCORE لكل سنة نجد أن البنوك الإسلامية كانت أكثر استقراراً قبل الأزمة المالية وأثناءها، بالرغم من أثرها السلبي على كل البنوك كونها تتواجد في نفس البيئة الاقتصادية، غير أن

* إن القيم المحسوبة لـ Z-score كانت ربع سنوية، وهو من شروط تطبيق هذا النموذج.

هناك تباين واضح في درجة تأثرها بالأزمة المالية، فالبنوك التي تخضع في تعاملاتها لضوابط الشريعة الإسلامية، ظلت في مستويات مقبولة رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهذا يعني أن لها مناعة أفضل تجاه الأزمة المالية التي كانت من وراء إفلاس عدد من البنوك التقليدية، وتسببت في تكبيد خسائر مالية ضخمة لمعظمها، وهذا راجع لكونها قائمة على مبدأ العدالة في نشاطاتها، من خلال التحمل المشترك للمخاطر، إذ يتم اقتسام الأرباح والخسائر بين أصحاب الودائع ومالكي البنك، كما أنها لا تتعامل في بعض المجالات التي تكتسبها مخاطر كبيرة كالمشتقات المالية عالية المخاطر، بالإضافة إلى حرصها على العمل والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، والاحتفاظ باحتياطيات أكبر في شكل رؤوس أموال وسيولة ما من شأنه مساعدتها وتمكينها على مواجهة مخاطر السوق والائتمان، فنسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الإسلامية أعلى في المتوسط من النسبة المناظرة لدى البنوك التقليدية في دولة البحرين.

كما تعتمد في مواردها بشكل أساسي على ودائع الأفراد مقارنة بالبنوك التقليدية، ما يجعل من مصادر تمويلها أكثر استقراراً، لأن المصرف الإسلامي غير ملزم بدفع أي مبلغ محدد مسبقاً، في المقابل تكون القيمة الاسمية للودائع (الخصوم) في المصارف التقليدية ثابتة، في حين أنه ليس من المؤكد استرداد جميع القروض في جانب الأصول، ومن ثم فإن أي صدمة في جانب الأصول ستؤدي إلى تباين بين الأصول والخصوم، كون البنوك التقليدية بحكم نشاطها لا تستطيع امتصاص الصدمة على مستوى الخصوم، كون الودائع تتجر عنها فوائد محددة مسبقاً بغض النظر عن النتائج المحققة من طرف استثمارات البنك، الأمر الذي يعرض المصرف التقليدي لا محالة

إلى الأزمة، أما في المصارف الإسلامية فتكون القيمة الاسمية للودائع الاستثمارية غير مضمونة، والصدمات التي تتعرض لها الأصول يتم امتصاصها على الفور في قيم الودائع الاستثمارية، الأمر الذي يقلل خطر تعرض المصرف الإسلامي للأزمة.

غير أنه بعد الأزمة نلاحظ أن الاستقرار بالبنوك التقليدية زاد عن ما هو عليه بالبنوك الإسلامية، ويعزى ذلك لزيادة المخصصات بها من جهة والإجراءات المتعددة التي اتخذتها البنوك التقليدية بهدف إعادة الثقة للقطاع المالي التقليدي، فاحتفظت برأسمال مرتفع والمحافظة على نسب سيولة عالية، فالأزمة العالمية بحد ذاتها فرضت على البنوك، نمطا جديدا من المعاملات والاحتياطات المتخذة على أساس تأمين استقرار التمويل والقدرة على التعامل مع المخاطر، وعندما حدثت الأزمة السياسية في البحرين، كانت البنوك بشكل عام مستعدة بشكل أو بآخر، فقد أصبحت أكثر حذرا في التعامل وأكثر انتقائية وتعمل على دراسة المخاطر بشكل أفضل وهذا أمر طبيعي، وتوفرت سيولة كبيرة لديها، وذلك من خلال إيداعاتها الكبيرة لدى البنك المركزي من فوائض السيولة التي لديها، وبمساعده حيث قام بتوجيه جزء من ودائعه إلى البنوك التجارية المحلية لتأكيد دعمه لها، وتعزيز مستويات السيولة لديها، بهدف تخفيف أثر الأزمة، فسهلت عودة هذه البنوك إلى الربحية في شكل أسرع من نظيراتها، كما يرجع هذا المستوى من الاستقرار إلى عوامل أخرى منها: استثمارات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والتي بلغت حوالي 350 مليار دولار لتخفيف الضغط على البنوك بالمنطقة، وتدخل البنوك المركزية أيضا عن طريق خفض أسعار الفائدة.

فعلى سبيل المثال، خفض البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة أسعار الفائدة من 3.5% في الربع الأول من عام 2008 إلى 1.5% في الربع الثالث من عام 2009، كما قام مصرف البحرين المركزي بطرح فكرة فرض 30% كحد أقصى للاستثمار في القطاع العقاري في 2008 بعد وصول آثار الأزمة إلى دول مجلس التعاون¹²، كما قرّر هذا الأخير خفض سعر الإقراض وسعر إعادة الشراء (معدلات الريبو) بواقع 125 و 25 نقطة أساس ليصلا إلى 3.5 في المئة و 1.5 في المئة من 4.75 في المئة و 1.75 في المئة سابقا¹³.

وتهدف الخطوة التي اتخذها بنك البحرين المركزي إلى زيادة السيولة والتخفيف من السياسة الائتمانية المشددة، إضافة إلى ذلك، فعندما انتعشت أسعار النفط الخام إلى أعلى من 100 دولارًا للبرميل، تدفق الناتج من السيولة إلى الميزانيات العمومية للبنوك سواء في صورة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي تسارعت عملية الانتعاش.

كما يمكننا ملاحظة أن أزمة تراجع أسعار النفط أبقت على مؤشر الاستقرار للقطاع البنكي في مستوى منخفض، فالاعتماد على الثروة النفطية جعل النظام المالي بأقسامه، معتمدا على القطاع العام الذي يقدم دعماً غير مشروط لأطراف النظام المالي، خصوصاً البنوك المحلية مما يقلل من الحوافز والعقوبات التي تعتبر دعامة الانضباط السوقي للوقاية من الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، وغياب الانضباط السوقي الناجم عن

¹² عمر هشام الشهابي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 171.

¹³ مصرف البحرين المركزي، **التقرير السنوي لسنة 2008**، ملف الكتروني تم تحميله على الرابط (<http://www.cbb.gov.bh>)، ص. 5، تاريخ التصفح: 2016/02/20.

الاعتماد التام أو شبه التام على الإيرادات النفطية، لذلك فتراجعها خفض من الاستقرار المالي لهذه البنوك.

من خلال الشكل الثاني: نجد أن الأزمة أثرت على كل البنوك بمختلف أحجامها إلا أن البنوك التقليدية الصغيرة كانت الأقل استقرارا طيلة فترة الدراسة، وعدم استقرارها يعود بالأساس إلى طبيعة عملها من المتاجرة بالمشتقات المالية عالية المخاطر، والمتاجرة بالديون والمساهمة في الشركات الأجنبية التي كان للأزمة المالية أثر كبير عليها، تليها البنوك الإسلامية الصغيرة والتي يمكن إرجاع سبب ضعف استقرارها إلى عدم كفاية المخصصات لتغطية تداعيات وإفrazات الأزمة، غير أنها بعد الأزمة المالية نلاحظ ثبات الاستقرار المالي وتقاربه للبنوك التقليدية الصغيرة وفي مستويات متدنية جدا ولم تتأثر لا بالظروف السياسية ولا بالتراجع في أسعار النفط، نظرا لطبيعة نشاطها الذي يركز على التعامل مع الأفراد وبمعاملات مالية محدودة يطغى عليها طابع الضمانات، وقلة المخاطرة.

كما نلاحظ من خلال الشكل تفوق استقرار البنوك الكبيرة مقارنة بالصغيرة، فهذا يعود بالأساس إلى أن كبر حجم المصرف يدعم إمكانياته وقدراته في إدارة المخاطر نتيجة التنوع في المحفظة المالية، وتكوين مخصصات كافية لمواجهة الأخطار المحتملة، الالتزام بمعايير الرقابة الدولية. مما يؤدي إلى خفض تكاليف العمليات في ظل وفورات الحجم، إضافة إلى تنوع قاعدة الودائع وزيادتها وتوسيع نطاق أجلها، وتوسيع أسواق العملاء على اختلاف أهدافهم الإيداعية والاستثمارية، ومواكبة متطلبات التحديث للبنية التكنولوجية والتقنية والبشرية بشكل أفضل مما هي عليه في حال المصارف الصغيرة.

غير أننا نلاحظ أن تراجع أسعار النفط والظروف السياسية التي مرت بها البحرين أثرت على تراجع الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية الكبيرة أكثر من تأثيرها على البنوك التقليدية الكبيرة، وهذا يعود بصفة خاصة إلى أن المصارف الإسلامية خاصة الكبيرة وعقب نجاحها في تخطي الأزمة المالية العالمية، انتابها حمى التوسع محليا وإقليميا، فكان من الملاحظ أن ذلك التوسع تمحور معظمه في الأصول والمرافق والعمالة وغيرها مما يزيد من التكاليف التشغيلية على تلك المصارف، ولم يقابله أو يرافقه توسعا في مصادر تمويل تلك العمليات، بمعنى أن مصادر التمويل المتاحة أمام المصارف محدودة وهي ودائع الجمهور، وإصدار أسهم لزيادة رأس المال، أو الصكوك التقليدية، ومع تدهور الظروف السياسية ثم تراجع أرباح النفط، تراجعت معه الودائع ومصادر التمويل المتاحة وتراجعت أرباح الشركات الحائزة على تمويل المصارف الإسلامية، مما أثر على استقرارها المالي فنجد أن هذه البنوك تعمل على تقليل المصاريف التشغيلية، كإيقاف عمليات التوسع والاستحواذ مع إغلاق فروع لها في دول غير مؤثرة على سير عملياتها الكلية، كما سنكثر عمليات إعادة الهيكلة سواء بشكل علني، أو بشكل سري كما فعلت بعض المصارف الإماراتية والبحرينية والكويتية بحيث بدأت بحملات تسريح العمالة الفائضة خاصة في المناطق التي توسعت فيها عملياتها كثيرا، وشملت تلك التسريحات الموظفين كبار السن أو الذي من الممكن تحويل مهامه إلى شخص آخر.

الغاية:

خلصت الدراسة التي قمنا بها إلى أن البنوك الإسلامية البحرينية المدرجة في البورصة تأثرت بإفrazات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

وأزمة تراجع أسعار النفط منذ جوان 2014، رغم التزامها بالمبادئ والأسس التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وظهر ذلك جليا من خلال الانخفاض الملحوظ في مستوى نمو وتطور أدائها، لكن ما يمكن الإشارة إليه هو أن الدراسة كشفت أن البنوك الإسلامية البحرينية كانت أقل تأثراً مقارنة بنظيراتها التقليدية، حيث انحصر تقريبا جل التأثير السلبي للأزمة المالية لسنة 2008 على البنوك التقليدية في البداية، لكن سرعان ما انتقل إلى البنوك الإسلامية، أما تراجع أسعار النفط فقد أثر وفي نفس الوقت على كل البنوك.

وفي الأخير يمكن تلخيص مختلف النتائج والاقتراحات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة التي قمنا بها في النقاط التالية:

- أن البنوك الإسلامية بالرغم من كونها أكثر استقرارا مقارنة بالبنوك التقليدية، إلا أنها ليست بمنأى عن الصدمات والأزمات المالية خاصة عندما تتجاوز هذه الأخيرة إطارها المالي وتنتقل إلى القطاع الحقيقي، الأمر الذي يستدعي المزيد من الحيلة والحذر، ويستلزم المزيد من المجهودات بغية تطوير أدوات وبناء استراتيجيات جديدة لإدارة المخاطر الحديثة وكفيلة بتمكين البنوك الإسلامية من لعب الأدوار الأولى محليا ودوليا في مجال ضمان وتعزيز الاستقرار المالي، والتحوط من الأزمات المالية والحيلولة دون تكرارها؛

- تدعيم وتفعيل القطاع المصرفي الإسلامي بالسهر على محاولة تطبيق كل صيغ الصيرفة الإسلامية، حيث تساهم كل صيغة على مستواها في الاستقرار وتقادي حدوث الأزمات المالية، وكذا السهر على تقليص اندفاع بعض مؤسسات التمويل الإسلامية نحو الاستثمار في الأدوات الشبيهة

بالتقليدية، والابتعاد عن العقود الصورية، والتوجه نحو الاستثمارات في الأصول الحقيقية؛

- تنويع مصادر تمويل البنوك الإسلامية عن طريق استقطاب مصادر خارجية أيضاً، كجذب الصناديق السيادية، بالإضافة لجذب صناديق التقاعد العالمية. مع ضرورة السهر على سن قوانين وتشريعات جديدة تسهل من دخول تلك الصناديق إلى السوق المالية العربية، مع تهيئة تلك الأسواق لطرح منتجات تمويل إسلامية جديدة ومتنوعة كالصكوك، والالتزام التام بضوابطها الشرعية، لما لها من دور فعال في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

- حرص المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية على تشجيع سبل البحث العلمي في المالية الإسلامية، والعمل على تبني وتطبيق مختلف نتائج وتوصيات المؤتمرات والمجامع العلمية في العالم الإسلامي وخارجه، واغتنام الفرص التي تمنحها التصديعات التي ظهرت في الاقتصاد الربوي السائد وحمل رسالة التمويل الأخلاقي الذي أصبح في رأي الكثير من المختصين الأداة المثلى للتخفيف من وقع الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد العالمي؛

- السعي إلى إنشاء سوق مالية إسلامية حرة ومستقلة للعالم الإسلامي، وقيام المصارف الإسلامية بتشجيع عمليات الدمج فيما بينها، وتفعيل دور التعاون البناء بين المؤسسات المالية الإسلامية وتشكيل مجموعات اقتصادية فعالة فيما بينها للتعامل مع مشاكل ومعوقات هذه المؤسسات لتتمكن من إدارة الأزمات؛

- قيام الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ القرارات الإستراتيجية لدعم المؤسسات المالية الإسلامية بالفائض المطلوب، والقيام بالمشاريع الصناعية والزراعية الكبرى لتنشيط السوق وتحريك عجلة الإنتاج والاستهلاك والسعي لتنويع مصادر إيراداتها وعدم الاعتماد على الصادرات التي تتعرض بطبيعتها للتقلبات، والتوسع في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورفع مستوى التعاون الاقتصادي العربي عبر تمويل مشترك للمشاريع الاستثمارية المشتركة في القطاعين الخاص والعام بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.

قائمة المراجع

- بالعربية:

- (1) راشد أحمد راشد، (سياسات بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه تداعيات أزمة ربيع الثورات العربية - البحرين نموذجا-)، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 43-2014، 44.
- (2) سامر فخري عبيدات، *محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية*، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- (3) شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية، *لماذا انخفضت الأرباح الصافية للبنوك الإسلامية؟*، التقرير الدوري الثاني لعام 2010.
- (4) عبد الرحيم فقيري، *صافي أرباح البنوك البحرينية في 2014*، مقال منشور بمجلة أخبار الخليج، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.akhbar.com>) - http://www.akhbar.com/13483/article_touch/8176.html، تاريخ التصفح: 29 جوان 2015.
- (5) عبد الغفار فاروق عبد الغفار، *انخفاض أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي*، مركز الخليج لسياسات التنمية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<https://www.gulfpolicies.com>)، تاريخ التصفح: 2016/01/21.
- (6) عمر هشام الشهابي وآخرون، *الثابت والمتحول 2014 الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة*، مركز الخليج لسياسات التنمية، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<https://www.gulfpolicies.com>)، تاريخ التصفح: 2016/02/30.
- (7) مصرف البحرين المركزي، *التقرير السنوي لسنة 2008*، موقع مصرف البحرين المركزي، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.cbb.gov.bh>)، تاريخ التصفح: 2016/02/20.
- (8) منشورات مصرف البحرين المركزي، *نبذة عن القطاع المالي بالبحرين*، موقع مصرف البحرين المركزي، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.cbb.gov.bh>)، تاريخ التصفح: 2016/03/05.

ـ بالأجنبية:

- 1) Oxford business group, ***The Report: Bahrain 2012***, (UK, Oxford Business Group Media, 2013).
- 2) Steffen Dyck, ***Moody's downgrades Bahrain's rating to Baa3, maintains negative outlook***, Global Credit Research, Moody's, Downloadable from: (<https://www.moodys.com>), Date of consultation: 28/01/2016.
- 3) Al Masah Capital Research, ***Managing oil wealth***, Al Masah Capital Limited, Downloadable from: (<http://almasahcapital.com/>), Date of consultation: 28/03/2016.
- 4) Edward I. Altman, ***Revisiting credit scoring models in a Basel 2 environment***, (new york university salomon center, leonard n. stern school of business, 2002).
- 5) Max L. Heine, ***Predicting financial distress of companies: revisiting the z-score and zeta models***, New York University Stern School of Business, July 2000, Downloadable from: (<http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/Zscores.pdf>), Date of consultation: 04/01/2016.
- 6) John Boyd, Gianni De Nicolò, Abu Al Jalal, ***Bank risk taking and competition revisited: new theory and new evidence***, The International Monetary Fund, Working Paper No. 06/297, December 2006, Downloadable from: (<http://www.imf.org>), Date of consultation: 05/02/2016.